توثيق جرائم الاعتداءات الجنسية على الأطفال

■ المنامة - نبيلة سليمان

□ أكدت رئيسة لجنة حماية الطفل فضيلة المحروس الدور المهم الذي تلعبه اللجنة في توثيق جرائم الاعتداءات على الأطفال في البحرين، وهو دور لم تقم به أي جهة معنية من قبل.

وأشارت إلى ان الكشف عن حالات الاعتداءات الجنسية للأطفال، وتقديم العلاج العضوي والنفسي إليها، وتأهيل الحالة لعدم تكرار هذه الاعتداءات والتأثير عليها مستقبلا يعد تطورا كبيرا في التعامل مع هذه الحالات في البحرين، وأوضحت حرص اللجنة على توعية الرأي العام بحوادث الاعتداءات التي يتعرض لها الأطفال، ومحاولة إيجاد سبل للحد منها.

واكدت المحروس أن الحالات المعتدى عليها غالبا ما تكون مصابة بتهتك في الأعضاء، وبالتهابات تناسلية، وقالت: «نوفر للحالات التي تعرضت لاعتداءات جنسية العلاج المناسب، وقد نجري جراحة لتهتك الأعضاء إذا تطلب الأمر، ونحاول ان نمنع الحمل لدى الفتيات المعتدى عليهن، ولدينا باحثة اجتماعية تقوم بمتابعة حال الطفل المعتدى عليه، وتكرر زيارتها له في البيت لمعرفة الجو النفسي الذي يعيشه، ولتوعية اسرته بأسلوب التعامل معه، ونحن نقدم الرعاية الصحية إلى هذه الحالات في ظل الامكانات المتاحة».

وأضافت: «لا نملك عصا سحرية، ولكننا وبكثير من الجهد وبالتوعية نحاول حماية مجتمعنا من هذه الحوادث التي يمكن ان تقضي على مستقبل أطفالنا».

الكيميائيون العرب يتدارسون تطوير تعليم الكيمياء

■ المنامة - الوسط

□ تدارس المجلس الأعلى لاتحاد الكيميائيين العرب في دورته الـ 22 التي عقدت أخيرا في العاصمة اللبنانية بيروت، تطوير برامج تعليم الكيمياء في الوطن العربي. ويعتزم الاتحاد تقديم البرنامج المذكور – بعد إقراره – كمقترح إلى الجهات المعنية بشئون التعليم في الدول العربية بغرض تثبيته كأساس لتدريس مادة الكيمياء.

وقال الأمين العام المساعد للاتحاد الكيميائي علي العرادي، الذي مثل جمعية الكيميائيين البحرينية في الاجتماعات الأخيرة: «إن المجلس الأعلى للاتحاد قيّم الإنجازات التي تم تحقيقها خلال الدورة السابقة، وأقر إصدار المعجم الكيميائي العربي الذي سوف يعمم على كافة الأقطار العربية، وناقش «قانون مزاولة المهنة» الذي يتطلع الكيميائيون من خلاله إلى حفظ حقوقهم المهنية وحماية مهنة الكيمياء من القرصنة والتسلط».

وقال العرادي إن المجتمعين تبادلوا الرأي حول الترتيبات النهائية لعقد الأولمبياد العربي للكيمياء، الذي تنتهي فعالياته يوم الأحد المقبل، بإشراف من الأمانة العامة لاتحاد الكيميائيين العرب.

يذكر أن جمعية الكيميائيين البحرينية التي يرأسها العرادي كانت قد انضمت إلى اتحاد الكيميائيين العرب في العام 1997.

تحركات لتشكيل النقابات في مختلف المؤسسات

رئيس اتحاد العمال: الشركات المتخوفة من النقابات تنطلق من إرث الماضي

■ الوسط - جميل المحاري

□ كشف رئيس الاتحاد العام لعمال البحرين عبدالغفار عبدالحسين عن وجود تحركات كثيرة من أجل تشكيل لجان تحضيرية للنقابات في مختلف المؤسسات الخاصة والحكومية، مشيراً إلى أن ما يدعو بعض الشركات إلى التخوف من تشكيل نقاباتها العمالية يأتي انطلاقاً مما وصفه بـ «إرث الماضي».

وقال: «هناك جهود كبيرة يبذلها عمال البحرين من اجل تشكيل نقابات عمالية في مختلف المؤسسات». مشيرا إلى تحول غالبية اللجان العمالية المشتركة في 18 مؤسسة وشركة تضم ما يقارب من 25 الف عامل إلى لجان تحضيرية.

وذكر أن الاتحاد يواجه صعوبات مع عدد من الشركات والمؤسسات الخاصة تتعلق بتشكيل لجان تحضيرية للنقابات فيها مؤكدا بأن هذه الشركات لا تزال إداراتها غير مستوعبة عملية التحول «ومازالت متخوفة من النقابات العمالية انطلاقا من الإرث الماضي»، مشددا على ان العمل النقابي هو أساس الاستقرار في القطاع العمالي ودافع رئيسي لإنجاز أعلى معدلات الإنتاج وتحقيق المستويات المتقدمة من الكفاءة.

وأكد عبدالحسين على أهمية إصدار قانون النقابات في الوقت الراهن وقال: «إننا نعتقد ان الخطوات المطلوبة الآن هي وضع قانون للنقابات العمالية يلتزم بالمواثيق والمعايير الدولية التي تسير عليها مختلف التنظيمات العمالية في مختلف دول العالم».

ونفى أن يكون الاتحاد قد وافق على مسودة قانون النقابات التي طرحها وزير العمل والشئون الاجتماعية عليه وقال: «إن الاتحاد سجل موقفه بشكل رسمي من مسودة القانون من خلال رفع ملاحظاتها إلى سمو رئيس الوزراء ووزير العدل والشئون الإسلامية بصفته (الوزير) رئيس اللجنة القانونية، بالإضافة إلى وزير العمل والشئون الاجتماعية». مضيفا أن سمو رئيس الوزراء قد اثنى على هذه الملاحظات واعتبرها إضافة مهمة تغني مشروع النقابات.

عبدالغفار عبدالحسين

وقال: «إن تحول اللجنة العامة لعمال البحرين إلى الاتحاد العام لعمال البحرين قبل صدور قانون النقابات لا يمثل نقطة اساسية بقدر ما سيخرج به قانون النقابات من نقاط جوهرية». مضيفا في هذا الصدد إلى ان النقابات العمالية لها خصوصياتها – ليس في البحرين فقط وإنما – في مختلف دول العالم مؤكدا أن هناك «أسسا واتفاقات وأعرافا ومعايير دولية لا يمكن تجاوزها في وضع قانون النقابات في البحرين».

ووصف الانتقادات التي وجهت إلى اللجنة العامة من قبل الكوادر العمالية بعد قرار تحولها إلى اتحاد أنها «اجتهادات نعتبرها وجهة نظر نحترمها، وجاءت بناء على حرص أصحابها على المسيرة العمالية». وأشار إلى وجود قلة من الانتقادات غير الموضوعية والمعبرة عن «موقف ذاتي يحسب الربح والخسارة من زاوية ضيقة وليس من عمومية المشهد العمالي».

وأكد على أن التحول جاء بناء على رغبة القواعد العمالية وانه لم يكن قرارا فوقيا اتخذته قيادة التنظيم العمالي وحدها وقال: «إننا نمثل العمال الذين انتخبونا وهم يمثلون العمال في 18 منشأة ومؤسسة ينتمي اليها اكثر من 25 الف عامل، وهذه تمثل كل العمال المنضمين في البحرين في إطار اللجان العمالية المشتركة وليس هناك لجان او نقابات اخرى تمثل العمال في البحرين».

وعن عدم اعتراف وزارة العمل والشئون الاجتماعية بقرار التحول اوضح عبدالحسين أن الحوار مازال مستمرا مع المسئولين في الوزارة وقال: «إن الاعتراف ليس مطروحا نظرا لأن التحول جاء بناء على الرغبة العمالية من القواعد والقيادة».

صندوق الهملة والمحافظة الشمالية يعززان التعاون بينهما

■ الهملة - الوسط

□ اتفق صندوق الهملة الخيري والمحافظة الشمالية على تعزيز التعاون بينها، وذلك بعد زيارة قام بها وفد من الصندوق ضم رئيسه الشيخ حسن الشباط إلى مقر المحافظة والتقى مع محافظها أحمد بن سلوم.

وقال رئيس العلاقات في الصندوق عمران سيد علي: «إن الزيارة أثمرت نتائج إيجابية، إذ سيتم تنظيم دورة للعاطلين عن العمل من خريجي الثانوية العامة في وقت قريب».

من جهة أخرى ساهم صندوق الهملة الخيري بالتعاون مع صناديق المنطقة الغربية في تنظيم مجموعة من الفعاليات من بينها جمع تبرعات وإقامة ندوات ودورات رياضية خصص ريعها لمناصرة الشعب الفلسطيني وذلك خلال شهر يوليو / تموز الماضي.

«الإعلام والانتخابات المقبلة» ندوة في مجلس الجزاف

■ المحرق - الوسط

□ يقدم الصحافي علي صالح مداخلة بعنوان «موقف الإعلام تجاه الانتخابات النيابية» وذلك في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم غد السبت، في مجلس محمد الجزاف، في منطقة عراد.

«التمييز ضد المرأة» في حلقة نقاشية في النهضة

■ العدلية - الوسط

□ تنظم جمعية نهضة فتاة البحرين في الفترة من 9 إلى 11 سبتمبر/أيلول الجاري حلقة نقاشية حول «اتفاق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» التي وقّعت عليها مملكة البحرين في مايو /أيار الماضي.

وتتضمن الحلقة أربعة محاور، تتناول المحامية دلال الزايد في المحور الأول الاتفاق من حيث المضمون والالتزامات التي تفرضها على الدول المنضمة إليها.

أما المحور الثاني فتقدم من خلاله الناشطة النسائية الأردنية أميل النفاع، دراسة مقارنة من واقع تطبيق الاتفاق في الدول العربية.

ويتناول المحامي سلمان سهوان في محور أخير المرأة في القوانين والتشريعات البحرينية والتعديلات المقترحة والتشريعات المستحدثة.

كما ستعقد جلسة ختامية وستصاغ فيها مرئيات المنتدين، الذين يمثلون قطاعات مختلفة مهتمة بشئون المرأة مثل جمعية المحامين، والجمعيات السياسية، والنفع العام، وحقوق الإنسان.

من جمعية الصيادين إلى الصحافيين والمعلمين: مشكلة العضوية أم تضارب المصالح

■ الوسط - عباس بوصفوان

□ في الظاهر، يتمحور الخلاف في جمعية صيادي الأسماك على مسألة العضوية. لكن المسألة تتعدى ذلك إلى اختلاف الدور الذي يعتقد كل طرف من طرفي المعادلة أن الجمعية معنية بالقيام به: هل تدافع عن البحارة والشغيلة، أم عن أربابهم، أم عن كلا الطرفين؟

يقول الناطق الرسمي باسم الجمعية وحيد الدوسري: «إن العضوية تشمل كل بحريني يملك رخصة صيد صادرة من إدارة الثروة السمكية، بغض النظر عما إذا كان يشغّل السفينة بنفسه، أم يشغّلها لصالحه بحارة آسيويون، ذلك أنه من الصعوبة إثبات من يتبع هذه الآلية أو تلك، لذا نلتزم الرخصة كمحكّ قانوني، كما هو شأن الجمعيات المهنية الأخرى التي تلتزم شهادة أو عرفا محددا وملموسا في قبول الأعضاء».

أما المعارضون لهذه الرؤية فيعتقدون أنه «يجدر التمييز بين مالك السفينة (أي المستثمر) وبين البحّار الحقيقي الذي يمارس مهنة صيد السمك بنفسه»، ويقول عيسى حسن أحد المعارضين لتوجه الجمعية الحالية وتركيبتها بأنها "غير ممثلة للبحارة". ويطالب بإجراء استفتاء لمعرفة آراء البحارة في ذلك.

وكانت مصادر موثوقة أكدت إلى «الوسط» أن بعض أعضاء مجلس إدارة الصيادين هم إما «موظفون، أو متقاعدون، أو تجار، بعضهم فقط محترفون لمهنة صيد السمك». هذا ولا يرضى محمد العريس إطلاق تسمية «محترف» على ملاّك السفن، فالمحترف هو «البحار الذي يعيش أهوال البحر ومصائبه فعلا» كما يقول. أما جاسم المالكي فيعتقد أن «الجمعية أنشئت من دون تنسيق مع البحارة، لذا فإنها لم تفعل شيئا لهم».

في ظل ذلك، لم يكن مستغربا حدوث إرباك داخل الاجتماعات العمومية للجمعية. ففي فبراير/ شباط الماضي، اضطرت الجمعية لتأجيل الانتخابات ستة أشهر، بعد تلقيها تعليمات من جهات رسمية، «كي يتسنى للبحارة غير المسجلين بالجمعية الانضمام إليها».

ولما حل الموعد الجديد في 27 أغسطس/آب الماضي، حدث أكثر مما هو متوقع، إذ تعالت الأصوات وتشابكت الأيدي بين من يعتقد أن إدارة الجمعية حذفت أسماءً كثيرة من قائمة الذين يحق لهم التصويت (90 من أصل 240)، وبين من يرى أن المعترضين لم يلتزموا القانون حين تقديم طلباتهم.

مجموعة من الصيادين في حوارهم مع «الوسط»

الجمعية تصف تشكيلتها بـ «المتوازنة»، إذ تتكون من: أربعة من سترة، أربعة من المنامة والمحرق، واثنان يمثلان الدير وسماهيج. وتتهم معارضيها «بالطائفية والعرقية» بحسب ما ورد في رسالة بعثتها إلى وزير العمل غداة المشاحنات التي واكبت الاجتماع الأخير، وطلبت فيها إجراء تحقيق فيما جرى من ممارسات «غير قانونية».

بينما "المعارضون"، كما يعبر حسين المغني، يعتقدون أن مربط الفرس هو «مصلحة البحارة، التي لا تدافع عنها الجمعية التي تؤيد عمليا الصيد بواسطة الغزل الذي يخرب المصائد، وأعاقت الاقتراح الذي تقدمت به الحكومة البحرينية إلى حكومة قطر للسماح للبحرينيين بصيد السمك في المياه الإقليمية القطرية، بشرط تواجد نوخذة بحريني على السفينة».

ويضيف المغني: «حقيقة الصراع الدائر في الجمعية هو بين فئة تدعو إلى الحفاظ على ثروات البلاد البحرية، إذ لا يحتمل البحر كل هذا العدد من السفن، وبين من لا يهمه إلا زيادة دخله المادي، وبين من يؤيد المرسوم الملكي رقم (20) للعام 2002، الذي يشترط وجود نوخذة بحريني على كل سفينة، وبين من يعارض هذا القرار».

وترجع الجمعية تحفظاتها على تنفيذ قرار النوخذة البحريني إلى «وجود حوالي 500 بانوش، يدير أغلبيتها الساحقة أجانب، و15 منها يديرها فقط بحرينيون، أي أن البحارة المواطنين غير متوافرين. ولما كان مالكو السفن أرباب أسر، وعليهم التزامات، فلا يمكن لهم أن يوقفوا أعمالهم». ولحل هذا الإشكال دعت الجمعية «وزارة العمل لتهيئة الكواردر اللازمة، وإذا وجد هؤلاء فنحن نرحب بذلك»، كما يقول الناطق باسمها.

الجدل الدائر - والذي لا يبدو أنه سينتهي - في جمعية الصيادين يعكس نموذجا لما هو حاصل في جمعيات أخرى أنشئت حديثا. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يشير المراقبون إلى جمعية المعلمين التي لا يرأسها معلم، وإنما إداري يعمل في وزارة التربية والتعليم.

وكان بعض المعلمين قد نبهوا مرارا إلى «سلبية ذلك على استقلال قرار الجمعية حاضرا ومستقبلا، وإضعاف قدرتها على اتخاذ مواقف متعارضة ورؤية الوزارة». لذا يفضل هؤلاء أن «تنحصر عضوية مجلس الإدارة في المعلمين العاملين في المدارس، ويعطى الإداريون في المدرسة، والاختصاصيون في الوزارة عضوية مشاركة لا تتيح لهم الترشح والانتخاب».

الوضع في جمعية الصحفيين البحرينية من ناحية العضوية والرئاسة يماثل حالة جمعية المعلمين والصيادين، إذ يرأسها رئيس تحرير صحيفة، وليس صحافيا. وهو بالضرورة - كما يعتقد بعض الصحافيين - ما يخلق تضارباً في المصالح، بين أعضاء الجمعية / الجمعيات وربابنة السفن، والصحافة - وإلى حد معين - المعلمين.

في نهاية القصة - وكأنها سيناريو مكتوب مسبقا - لجأ الصيادون والصحافيون إلى تأسيس جمعيات أخرى تمثلهم، ولن يستغرب إن فعل بعض المعلمين ذلك، رغم اعتراف الجميع بضرر التعدد النقابي.
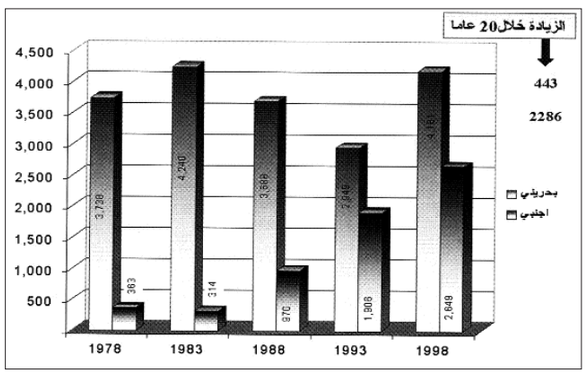
توثق المصادر (كما يشير الرسم المنشور هنا) إلى أن عدد البحارة البحرينيين كان عام 1978 في حدود 3738 بحارا، ازدادوا بعد عشرين عاما بنسبة لا تزيد عن 12 في المئة حيث وصل عددهم عام 1998 إلى حوالي 4181 بحارا.